

بيان لبنان – الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية

سعادة السفير كارلوس سوريوتا،

اسمحوا لي بدايةً باسم الوفد اللبناني أن أتقدم منكم ومن دولة الفلبين بخالص التهنئة على توليكم رئاسة الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، حيث نجمع ونحن ملتزمون تمامًا بأهداف الاتفاقية، ومُتحدون في عزمنا.

أصحاب السعادة، رؤساء الوفود، ممثلي الدول والمنظمات الدولية، السيدات والسادة،

على مدى عقود، نظر الشعب اللبناني إلى الجيش اللبناني والمركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام بثقة واحترام. وكانت ثقته في محلها. فقد تطور المركز ليصبح من أكثر الهيئات احترامًا في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام في المنطقة، معترفًا به ليس فقط لإنجازاته المحلية، بل أيضًا للخبرات التي يشاركها من خلال مدرسته الإقليمية، التي تُعدُّ منارةً للتدريب والتعاون. تعزز الروح الإنسانية لهذه الاتفاقية.

في نهاية العام 2024، حقق لبنان نسبة تنظيف بلغت 92% من الأراضي الملوثة بالقنابل العنقودية. هذا الرقم ليس مجرد إحصاء، بل هو أراضٍ زراعية أُعيدت، وقرى فُتحت، واستعادة سُبل العيش، وحلول الأمل مكان الخطر. وقد تحققت هذه الإنجازات بفضل الجهود الدؤوبة لفرقنا الوطنية والدعم المستمر من شركائنا الدوليين والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

ومع ذلك، نواجه اليوم نقطة تحولٍ مأساوية. فقد أدت الحرب الأخيرة إلى تراجع التقدم وخلق مناطق ملوثة جديدة في الجنوب والبقاع. وقد فقد الجيش اللبناني اثني عشر عنصرًا من فرق إزالة الذخائر المتفجرة، أرواحًا فُدمت في خدمة الآخرين. ونظهر تضحياتهم حجم التهديد وعزمهم على تنفيذ المهمة رغم المخاطر.

لقد دمر القصف آلاف المنازل، تاركًا وراءه أنقاضًا ملوثةً بالذخائر غير المتفجرة. وهذه الأنقاض تُعدُّ من أخطر آثار النزاع. أحياء كاملة تحولت إلى تلوث مخفي. لا يمكن للعائلات العودة، ولا يمكن للمجتمعات إعادة البناء، حتى يتم تأمين الركام. وتقع بعض هذه المناطق في مناطق حدودية لا تزال غير قابلة للوصول بسبب وجود قوى معادية، ما يمنع فرقنا من إجراء المسوحات غير التقيّية وأعمال الإزالة.

ولمواجهة هذه التحديات، يعمل المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام على تطوير منهجية وطنية لتطهير الأنقاض، تتضمن بروتوكولات صارمة للسلامة، وآليات لتحديد الأولويات، وتنسيقًا مع السلطات المحلية. ويهدف هذا النهج إلى التعامل مع ظروف ميدانية بالغة التعقيد بطريقة آمنة وفعالة.

لقد زادت الضربات على مستودعات الذخائر التابعة لمجموعات غير حكومية من تعقيد المشهد العمليتي، حيث أدت إلى تطاير القنابل العنقودية في المناطق السكنية، مما خلق مخاطر جديدة في مناطق كانت تُعتبر آمنة، وزاد من التهديد للسكان المحليين.

خلال الحرب، أثبت المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام جهوزيته الكاملة، حيث أطلق المهمات فورًا ونشر الأفراد حيثما دعت الحاجة. وفي الوقت نفسه، كثفت حملات التوعية من المخاطر من

خلال التّواصل الاجتماعيّ، مع التركيز على النّازحين في الدّاخل والأطفال ومختلف الفئات المُعرّضة للخطر. وبفضل الدّعم الدّوليّ، ساهمت هذه الجهود في تقليل عدد الضّحايا مُقارنةً بما بعد غدوان عام ٢٠٠٦.

السيد الرئيس، السيدات والسادة

عزّز المَرَكزُ اللّبنانيّ للأعمال المُتعلّقة بالألغام التّعاون في السّنّوات الأخيرة من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع منظمات المُجتمع المدنيّ والجامعات اللّبنانيّة، مع استمرار تلقّي الدّعم من برامج الأمم المُتّحدة الإنمائيّ، ودائرة الأمم المُتّحدة للأعمال المُتعلّقة بالألغام، وصندوق النّقد الإنمائيّ ومركز جنيف الدّوليّ للأعمال الإنسانيّة المُتعلّقة بالألغام، وشركاء من المنظمات غير الحُكوميّة. هذه الشّراكات تُعزّز التّنسيق، وتوسّع نطاق البَحْث، وتعمّق التّواصل المُجتمعيّ، ممّا يؤمّن أننا، معاً، نُنفذ المَزيد من الأرواح.

يَعمَلُ لُبنانُ على توسيع برامج إعادة التّأهيل والتّوعية وإعادة الإدماج لِدعم النّاجين بِكرامةٍ. ووفقاً للمادّة الخامسة، تبقى مُساعدة الضّحايا وألويّة وطنيّة، وتشمل الرّعاية الطّبيّة، والدّعم النّفسيّ والاجتماعيّ، والتّدريب المهنيّ، ومُشاركة النّاجين في تطوير الخُطط.

ولِضمان استمراريّة مُهمّته، أطلق المَرَكزُ خُطّة لحشد المَوارِد تَهدفُ إلى زيادة التّمويل، وتَعزيز التّنسيق، وإشراك الجَهاَت المانحة ومنظمات الأمم المُتّحدة والمُجتمعات المحليّة. ومع ذلك، تبقى التّحدّيات كبيرة: فقد أدّى الانهيار الاقتصاديّ إلى تَقْليصِ فِرَق التّنظيف، وتَعرّقت عمليّاتهم أواخر عام ٢٠٢٣ في الجَنوب، ممّا أدّى إلى تأخير العَودةِ للأمنَةِ للسكّان النّازحين.

وبالرّغم من الطّروف الأمنيّة والإنسانيّة الاسْتثنائيّة النّاتجة عن الحَرب، التزم لُبنانُ بِتقديم طَلَبٍ رَسْميّ في تشرين الثّاني ٢٠٢٤ لِتمديد التّزاماتِهِ لأربع سَنّوات بِموجب المادّة الرابعة مِنَ الاتّفاقية. وهذا الطّلبُ هو استجابة مَسْؤولة وواقعيّة لظُروف استثنائيّة خارجيّة عن إرادتنا. وبموازاة ذلك، يُواصلُ لُبنانُ الوفاء بالتّزاماتِهِ المُتعلّقة بِالشّفاقيّة بِموجب المادّة السابعة، لِضمان وُضوح التّحدّيات والاحتياجات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة

يُقدّر لُبنانُ بِشِدّة الدّعم الَّذي قَدّمهُ الدّولُ المانحة والمنظمات الدّوليّة، الَّذي عزّز قُدراتنا الوطنيّة بِشَكلٍ كبير. ومع ذلك، فإننا نناشد بِشِدّة استمرارَ وتَزيزَ التّعاون، لاسيّما في مَجالِاتِ المَسح والتّنظيف، وتوفير المُعدّات، وبناء القُدرات، وهي عَناصِرُ لا يُمكننا النّجاح دونها.

كما نُكرّر دَعوتنا للدّول غير الأطراف في الاتّفاقية لِلاضِمّامِ إليها. فكلُّ انضِمّامٍ جَديدٍ هو خُطوة نحو عالمٍ أكثرَ أماناً، وتحركٌ حاسمٌ لإنهاء مُعاناة المَدنيّين الأبرياء.

إنّ التّحدّيات الّتي نواجهها هائلة، وَلَكنّها تَزيدُ من عَزمِتنا. يَطلُّ لُبنانُ مُلتزماً بِتَزيزِ جُهودِهِ الوطنيّة والدّوليّة لِتحقيقِ أَهدافِ الاتّفاقية. ونَحْنُ نُؤمّنُ بأنّ التّعاونَ والنّضامَ بَينَ الدّولِ الأطرافِ هو السَّبيلُ الوَحيدُ نحو مُستقبلٍ خالٍ مِنَ الدّخائر العنقوديّة.

شكراً لكم.